العدد (1591) السنة السابعة - الاربعاء (26) آب 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

التعليم .. التعليم

كاظم الجماسي

لا نقول جديدا حين نقرر أن الإنسان لايولد كائنا اجتماعيا متكاملا يعي معادلة الحقوق والواجبات، الأساس الاول لديمومة أي مجتمع، من دون الشروع بتعلمه ألف باء العيش مع الآخرين. وكلما سلمت العملية التعليمية من المخاطر والمعيقات وتطورت، سلمت الموجهات الاجتماعية وتطور المجتمع. يحكى ان الجنرال الفرنسي شارل ديغول قائد المقاومة الشعبية الفرنسية التي طردت المحتل الالماني عن التراب الفرنسي، سأل أعوانه والمحيطين به: هل ان القضاء والتعليم بخير. قيل له: نعم. قال: أذن فرنسا بخير.

العراقيون يتذكرون، وهو على أية حال ليس بماض بعيد، أن خرابا كبيرا لحق بالعملية التعليمية مثلما لحق بجميع مرافق الحياة، أحدثته السياسات المختلة لـ

(القائد الضرورة)، حتى أمسى بائع اللبلبي وبائع السكائر و بائع الببسي على اي رصيف من ارصفة الشوارع أوفر حظاً واسعد حالا ، وهي سعادة وهمية في كل الاحوال، من أي مدرس او معلم او موظف تربوي، وقد بلغ مرتبه الشهري مايعادل الدولار ونصف الدولار شهريا، لايمكنه، مهما تفنن واجتهد، ان يغطي بها اجور نقله، طبعا بالتاتات والكوسترات، ولمدة أسبوع فقط. ولم يسأل الـ(لقائد الرمز) نفسه يوما: كيف يمكن لهذا المواطن ان يوفر خبزا لعياله ؟ او دواء لمن يمرض منهم ؟..

لقد بلغت السياسة التي طبقها المدفور المقبور من الحكمة أنه فرض على الرعية الخاوية البطون، وهو الذي أخواها، ان تحوز قصب السبق في ماراثون الحصار الجائر على وفق شعار حزبه، اول من يضحي، والمقصود المواطن طبعا، واخر من يستفيد.. وكان برنامجا للتجهيل المقصود معدا بعقل شيطاني ينضح بالشر والحقد على هذا الشعب المغلوب على أمره. واليوم بات المواطن العراقي يلمس وبصورة مؤلمة كيف ان اعداداً كبيرة من طلبتنا لاتفك الخط على الرغم من بلوغها مراحل متقدمة من التعليم على العكس مما كان عليه حال تعليم آبائهم سنوات الخمسينيات والستينيات والسبعينيات من القرن المنصرم.

بالطبع نحن نعرف ان ميدان التعليم شأنه شأن ميادين حياتنا الاخرى، ليس منفصلا عن طبيعة المرحلة التاريخية الفاصلة التي تعيشها بلادنا اليوم وقد ورثت من ضمن ماورثته تركة ثقيلة من الخراب المستشري في جسد العملية التعليمية وروحها، ولكن نحن نعتقد ايضا بأن موضع اهتمام الحكومة بتلك العملية لم يزل ناقصا وليس متوائما مع قيمة دورها الآني والمستقبلي في اصلاح الخلل الاخلاقي الحاد في سلم الثوابت الخلقية للشخصية العراقية ومايتبع ذلك من تأسيس صحيح لمجتمع أيجابي معافى يمكن له الاسهام في دفع عجلة الرقي الانساني.

واليوم احرى بالحكومة وبشتى مفاصلها ايلاء الاهتمام والرعاية المناسبين بأعادة الهيكلية التعليمية على وفق احدث المناهج العالمية ورصد أقصى ما يمكن من المقدرات المادية والفنية لسير تلك العملية، وينبغي التذكير بالاهمية القصوى للالتزام بضوابط قانونية وقسرية تشكل ضمانة وحصانة لخلق أجيال حقيقية قادرة على فهم المسؤولية ومن ثم تحملها.

تقرير

مجلس محافظة ديالى .. تعويضات العائدين لم تفعّل

اضطرت الكثير من العوائل الساكنة في محافظة ديالى الى الهجرة من مناطقها السكنية، بسبب العمليات الارهابية التي طالت الكثير منهم..

ديالى / علي جابر

وقد قررت الحكومة العراقية منحهم التعويضات المالية لكي يعوضوا الخسائر المادية التي منوا بها انذاك والتي طالت ابنية منازلهم واثاثهم اضف الى ذلك الضحايا البريئة التي دفعوها من دم ابنائهم ونحن هنا بصدد الحديث عن التعويضات التي اقرت للعائدين منهم حصرا بعد ان استتب الامن وعادت الحياة الى مجراها الطبيعي وعودة النسيج العراقي الى لحمته سواء كانت للعائدين او للذين قطنوا في محافظات اخرى الا ان هذه التعويضات لم تنلها الا القلة وظل الكثير من المهجرين ينتظرون ان تتحول هذه الوعود إلى حقائق ملموسة.

وقالت المواطنة بدرية ابراهيم ٦٠سنة ربة منزل هاجرت مع بناتي الخمس وولدي بعد ان فجر الارهابيون بيتنا الوحيد ووجدنا انفسنا في العراء وقد جئنا الى محافظة بغداد وقد سمعنا بوجود تعويضات مالية نستلمها عن طريق المحافظة. ذهبت بنفسي وتم تصوير (انقاض البيت) وأكملت المعاملة في مركز الشرطة وتم رفعها الى مجلس محافظة ديالى وكلفتني هذه المعاملة الجهد والمال الا اني لم احصل على اي شيئ لحد الان !.

وتحدث المواطن ناجح عبد الله كاسب عن ماعاناه بسبب التهجير من محافظة ديالى واضطراره الى ترك داره قائلاً: تركت داري مهاجراً بعد ان كتب الارهابيون على السور الخارجي طالبين مني الرحيل وقد قاموا بعد ذلك بالعبث باغراضي وسرقوا كل ما موجود في بيتي وقدمت شكوى في (محكمة المقدادية) ومن ثم قدمت طلباً للتعويض الى مجلس محافظة ديالى على اساس وجود تعويضات مادية الا اني لم أحصل على فلس واحد..

وبينت المواطنة (خيرية سبول التحيتي) مدرسة ماتعرضت اليه قائلة:

هجرت مع زوجي من مدينة يعقوبة وجئنا الى بغداد وسمعنا بأن الحكومة العراقية قررت ان تعطي لكل عائلة مهجرة ١٥٠ الف دينار شهرياً وقدمنا معاملة مع جهد كبير ومبالغ طائلة الا ان اسمنا لم يظهر في القوائم حيث اضطررنا الى تركها وترك الامر الى الله وخسرنا بيتنا واثاثنا ولاندري لماذا لم يتم تعويض المهجرين وحتى الذي رجعوا الى بيتوهم لم يتم تعويضهم بالرغم من الاعلان عن اعطاء مليوني دينار الى كل عائلة الا ان ذلك مجرد اقوال لا أساس لها من الصحة.

وتحدث الناشط السياسي حسين التميمي قائلاً نحن مقبلون على انتخابات وهذا الامر يحتاج الى مشاركة الاعداد الكبيرة من المواطنين فيها وان عودة العوائل المهجرة يجب ان يقابل بصرف التعويضات التي اعلن عنها لكي يتاح للمواطن اصلاح ما دمر من منزله بالتعويضات ولكي يشعر المواطن بمصداقية المسؤول ومن ثم حثه على المشاركة في الانتخابات المقبلة،واذا لم يعوض كيف يستطيع ان يستعيد ما فقده ولابد من الاشارة الى ان المسؤولية تقع على عاتق مجلس المحافظة الجديد الذي عليه ان يتبنى هذا الموضوع الذي على النواب الذين يمثلون المحافظة ان يلعبوا الدور الاساس في تحريك عملية التعويضات والضغط على مجلس المحافظة لتفعيل التعويضات التي بقيت تراوح مكانها.

ردود واجابات

الى / صحيفة المدى الغراء

م/تنويه

نهديكم تحياتنا..

اشارة الى اجابتنا المنشورة في صحيفتكم بالعدد١٥٨٠بتاريخ ٢٠٠٩/٨/١٣والخاصة بالخبر المنشور بتاريخ ٢٠٠٩/٨/٢ تحت عنوان (اضراب معتقلين اردنيين في سجن سوسة) نود ان نبين ورود خطأ في نشر الاجابة اعلاه حيث ذكر ان (٧) منهم محكومون وفق المادة ١٩٤ق.ع والصحيح هو (٧منهم محكومون وفق المادة (١٠جوازات) و(٢منهم وفق المادة ١٩٤ق.ع)لذا اقتضى التنويه. شاكرين تعاونكم معنا.. للتفضل بالاطلاع ونشر التنويه.

ع/ مدير مكتب الاعلام
وزارة العدل

قضية للمناقشة

مدارسنا وطلبتها

بغداد / المدى

لاننسى دور التربية والتعليم في اعداد جيل من المواطنين يمكن ان يساهم في اعطاء الصورة المثلى لمجتمع مثل المجتمع العراقي صاحب الارث الحضاري الذي ساهم في تطور الانسانية على وجه المعمورة.

بأعتقادنا ان المؤشر الحقيقي على جدية التعلم والتعليم في العراق هو متى ما قرع الشرطي باب المواطن مدفوعا من اجهزة وزارة التربية ليسأله عن سبب عدم الحاق طفله بالمدرسة او ان ادارة المدرسة افتقدت تلميذها المتغيب عن دراسته وحصلت على معلومات تفيد ان ولي امر الطالب سبب في عدم مواصلة التلميذ دراسته لسبب ما،عند ذاك يمكن القول ان التربية والتعليم فاعلة لدينا وان مجتمعنا سيتطور وباضطراد نحو الامام مخترقا العواقب والمشاكل بالسرعة التي اخترقت بها الدول المتحضرة.

ما يحصل لدينا هو ان المشكلة ليس في العائلة والتلميذ بل ان مديريات التربية وتعليمات الوزارة نفسها تقف حائلا دون مواصلة التلميذ دراسته ولاسباب واهية وروتينية ولم تعط الاهتمام الكافي بعد بهذا الجانب الحيوي والمهم والذي اصبح مجتمعنا في اشد الحاجة اليه بعد عقود من التجهيل القسري غير المباشر الذي مورس ضد المواطن مع الاسف. كثير من التلاميذ انقطعوا عن مدارسهم بسبب عدم التنسيق ما بين مديريات التربية من جهة وما بين المدارس من جهة اخرى. وكانت موجة التهجير التي دفعت بعوائل عديدة الى ترك مناطقها ومن ثم انقطاع ابنائها عن الدراسة لم تعالج كما يجب ان تعالج فهناك العديد من الطلبة واجهوا مشاكل الحصول على الوثائق الدراسية من مدارسهم الاصلية الى المدارس الجديدة التي حددت لهم اوقاتا معينة لتزويدها بتلك الوثائق لكن التلميذ ولاسباب عديدة وخارجة عن ارادته لم يستطع الحصول عليها ودوائر التربية من جانبها نسيتهم او تناستهم غير مبالية بضياع مستقبلهم الذي هو بالضرورة مستقبل مجتمع برمته.

متى يولي المعنيون الاهتمام الكافي بهذا الجانب؟!

لا احد يعلم بطبيعة الحال.

شكاوى

تطلب من الصحة منحها اجازة

اني المواطنة (اسهار تركي عبد) من منتسبات وزارة الصحة /دائرة المشاريع بوظيفة مهندسة سبق لي وان قدمت طلبا من اجل منحي اجازة لمدة سنة وذلك للسفر الى خارج العراق من اجل رؤية زوجي الذي يعمل هناك ولكن دائرة المشاريع رفضت طلب الاجازة لذلك ارجو من الوزارة الموافقة على منحي الاجازة.. مع جزيل الشكر

منذ شهر والتيار الكهربائي لايصلها

يشكو سكنة المحلة ١٠٢زقاق ٢١ شارع ابي نواس من انقطاع التيار الكهربائي وهم يطالبون دائرة صيانة كهرباء الكرادة بضرورة اعادة التيار الكهربائي اليهم لاسيما ان درجات الحرارة في ارتفاع مستمر اضافة الى موافقتها شهر رمضان الكريم الذي يستدعي بذل اقصى الجهود من اجل مساعدة المواطن على تحمل فريضته الدينية...مع التقدير

عدد من سكنة المحلة ١٠٢

شكوى

اتخذت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي قرارا مفاجئا بحق طلبة الجامعات والمعاهد العراقية للعام الدراسي ٢٠٠٨-٢٠٠٩اوقفت بموجبه نظام العبور لمختلف المراحل على الرغم من ان الوزارة وعلى لسان مدير عام دائرة التخطيط والمتابعة قالت ان الغاء نظام العبور سيطبق للعام الدراسي ٢٠٠٩-٢٠١٠وذلك قبل حوالي ثلاثة اسابيع.

كما ان الوزارة اقدمت قبل ايام على خطوة اخرى وفي توقيت غير مناسب حين سمحت للطلبة الراسبين في اكثر من نصف المواد المشاركة في امتحانات الدور الثاني وبينت ان هذه الخطوة تأتي تقديراً منها للظروف التي مرت على الطلبة خلال العام الدراسي ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ولمنحهم فرصة اخرى للنجاح.

ومرة اخرى جاء القرار متاخرا جدا ومحيرا للطلبة المعنيين وعددهم بالآلاف لأن ذلك جاء متأخرا وقبل فترة عشرين يوما فقط من موعد بدء امتحانات الدور الثاني اذ كيف يتسنى للطلبة مراجعة اكثر من خمس مواد وتحقيق النجاح خلال فترة قصيرة.

نطالب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بعدم الحاق الغبن بالاف الطلبة خاصة ان الكثير منهم قد انتقل من الجامعات العربية والاجنبية الى الجامعات العراقية وتأخروا عاما دراسيا كاملا بسبب قانون (المقاصة) الذي طبق عليهم ومن غير المنصف ضياع سنة دراسية اخرى عليهم بسبب الغاء نظام العبور وبشكل مفاجئ ومتضارب مع التصريحات الرسمية بهذا الشأن.

عدد من اولياء امور الطلبة

بين الحاسبة والبريد ضاعت حقوقهم!

المواطن ابو فراس من قضاء المحمودية يشكو في رسالته كثرة مراجعاته لشبكة الحماية الاجتماعية قسم الحاسبة وكذلك دوائر البريد لاستلام اعانات اولاده المعاقين المشمولين بقانون الرعاية ولكن من دون جدوى.

وعليه فأنه يعاني من هذه المراجعات غير النافعة ولا يخرج بنتيجة منها ويطلب مقابلة اي مسؤول في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لشرح معاناة اولاده المرضى من عدم تيسير صرف مبلغ الاعانة.

متى يتم تأهيل هذه البدالة؟

المواطن ابو عمر اشار في رسالته الى انه اسبشر خيرا بعمل وزارة الاتصالات القاضي بإعادة تأهيل البدالات الارضية التي عانت الاهمال طيلة السنوات الست الماضية ودعا الى ان تشمل بدالة بغداد الجديدة التي يعود تشغيلها الى اوائل عقد الثمانينيات من القرن الماضي واعادتها الى الخدمة بات امرا ضروريا لا يمكن اغفاله اذ ليس من المعقول وجود هذه البدالات في مناطق بغداد دون ان تقدم خدمة للمواطنين والتخفيف من معاناتهم مع الهاتف النقال.

وعاد بحارة البنزين من جديد !

فجأة ومن دون سابق انذار عادت طوابير السيارات تقف تنتظر دورها في محطات تعبئة الوقود في مناطق بغداد من دون معرفة الاسباب ومعها عادت مجاميع البحارة الذين يتاجرون بالبنزين الى الظهور في الشوارع والازقة بعد ان شهدنا منذ اشهر اختفاء طوابير السيارات المنتظرة واختفاء البحارة فماذا تقول وزارة النفط عن هذه العودة الميمونة؟! مجرد تساؤل.

ارتفاع اجور النقل الخاص

المواطنة ام حسنين تشير في رسالتها الى استفحال ظاهرة زيادة اجور النقل بواسطة الكيات والكوسترات العاملة على الخطوط الداخلية وليس هناك التزام بالتسعيرة التي حددتها هيئة النقل الخاص من قبل السواق الذين يجبرون الركاب على دفع اجرة مضاعفة مثلما هو حاصل على خط البياع المحمودية.

رسالة العدد

الى وزارة التعليم العالي

نحن مجموعة من حملة شهادة الماجستير كانت اسماؤنا من ضمن القائمة رقم (٩٢)التي تضمنت الموافقة الرسمية على تعيين هذا العدد بموجب الامر الوزاري (١٢٢٥٣) في ٢٠٠٩/٥/١٣ والصادر من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وفي ضوء هذا الاجراء شرعنا في مراجعة الجهات المعنية ومنها القسم الاداري المختص في وزارة التعليم العالي.

الجهات المعنية بالتعيين ابلغتنا بعدم امكانية التوظيف في الوقت الحاضر لحين توفر التخصيص!!

في الرسالة التي بعث بها الطلبة يقول الطالب نصير مزهر، وهو من ضمن القائمة المعنية :صدر امر بتعييني على ملاك جامعة النهرين/ قسم النشاط الرياضي لكن الجامعة ابلغتني شخصيا بعدم وجود التخصيص المالي وعلى اثر ذلك قامت بمخاطبة الوزارة التي راجعتها مباشرة لكنني لم اجد الجواب الشافي الذي يمكن ان يوضح لي مصير التعيين الذي ابني عليه الآمال لبدء حياتي كمواطن صار يعتمد على نفسه لا على عائلته ففي الوزارة يتم تبليغي ايضا بعدم وجود التخصيص المالي مرة واخرى بان امر التعيين مطروح للمداولة بين مدير عام الدائرة الادارية والوزير واخرى بعدم تنفيذ الامر.

نطالب وزارة التعليم بمتابعة الموضوع وحسمه باقرب فرصة ممكنة.

عدد من الطلبة المعنيين
عنهم/ نصير مزهر

اشارة

وعود وزارة التجارة!

كريم الحمداني

قبل اكثر من شهر نقل تصريح صحفي منسوب الى احد وكلاء وزارة التجارة في زيارته الى محافظة واسط بأن الوزارة قد هيأت حصة كاملة المفردات من البطاقة التموينية سيتم توزيعها على المواطنين خلال شهر رمضان الفضيل اعقبه تصريح اخر لمسؤول اخر في الوزارة بأن حصة رمضان سوف تتضمن ثماني مواد اساسية، والشهر المبارك انقضى الاسبوع الاول منه والمواطن لم يقبض شيئاً من مفردات الحصة بأستثناء الطحين ومسحوقات الغسيل وغياب مفردات اساسية تحتاجها العوائل خاصة ذات الدخل المحدود التي لا تستطيع شراءها من السوق بعد ان عمد الباعة الى مضاعفة الاسعار في هذا الشهر الكريم مستغلين غياب المتابعة وضعف الرقابة بل انعدامها.

في اغلب مناطق بغداد لم توزع مادة السكر وهي مادة اساسية منذ عام بشكل متواصل مع ان هذه المادة تملأ مخازن التجارة بحسب احد الناقلين الذين يجهزون وكلاء المواد الغذائية بالمواد الذي طلب عدم ذكر اسمه مضيفا ان هناك اتفاقات مشبوهة بين بعض موظفي الوزارة والتجار في السوق لتصريف بضاعتهم المستوردة حتى وصل سعر الكيلو غرام من السكر الى الف دينار وهي مادة يزداد طلب المواطن عليها في شهر رمضان لعمل الشرابت والمعجنات.

كان ينبغي على المسؤولين في وزارة التجارة ان يعرفوا ماذا يدور في الدوائر التابعة لهم وكيف تعمل او في الاقل قراءة ماينشر في الصحف ووسائل الاعلام الاخرى عن تلكؤ تجهيز المواطنين بمفردات الحصة التموينية المتكرر شهريا بشكل متصاعد وهذا مؤشر من خلال شكاوى المواطنين التي تملأ الصحف وهنا اتساءل اين هو دور المكتب الاعلامي في الوزارة في وضع المسؤول بالصورة التي يعانيها المواطن جراء عمل دوائر الوزارة او الوكلاء المرتبطين فيها قبل ان ينقلوا عنهم التصريحات الايجابية والتي سرعان ما تتحول بمرور الوقت الى مجرد اشاعة؟! آمال يبقى المواطن البسيط يتناقلها ومن ثم يتناساها بسبب كثرة الوعود.

وهنا لا بد من القول ان هناك تمييزا مقصودا او غير مقصود في استلام مفردات الحصة التموينية والا بماذا نفسر استلام هذه المفردات في منطقة او محافظة معينة واخرى لا تستلم الا النزر القليل من هذه المفردات ؟.

كاريكاتير..... عبد الرزاق